

مرسوم سلطاني

رقم ٨١ / ١٥

حول البحر الأقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلی المرسوم السلطانی الخامن بالیاه الاقليمية والجرف القاری والمنطقة المحصورة
لصيد الأسماك الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢ وتعديلہ بمقتضی المرسوم السلطانی رقم
٤٤/٦٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ .

· وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو ات

المادة الأولى : البحر الإقليمي .

تمارس سلطنة عمان السيادة الكاملة على بحرها الاقليمي والفضاء الجوي فوقه وقاع البحر وباطن ارضه وفقا لقوانين وانظمة السلطنة المتعلقة بذلك ، وبما يتلائم مع مبدأ المرور البري لسفن وطائرات الدول الأخرى عبر المضائق الدولية .

المادة الثانية : يمتد البحر الاقليمي لسلطنة عمان مسافة اثنى عشر ميلا بحريا (٢٢٢٤) مترا باتجاه البحر وتقاس حسب المعايير والقواعد أدناه :

(١) ان الحد الخارجي للبحر الاقليمي هو خط كل نقطة عليه تبعد مسافة اثنى عشر ميلًا بحريًا من أقرب نقطة على خط الأساس .

(ب) فيما عدا ماتنص هذا المرسوم على استثنائه ، فإن خط الأساس العاـدي لقياس عرض البحر الاقليمي هو حد أدنى خط المياه على امتداد ساحل الأرض الرئيسية أو الجزر أو الصخور .

(ج) ان حكومة سلطنة عمان سوف تصدر اعلانا تحدد فيه طريقة استخدام خطوط الاساس المستقيمة التي تحدد الخطوط الاساسية في اى جزء من اجزاء ساحل سلطنة عمان وكذلك خطوط اغلاق المياه الواقعه بين الاشرم والخلجان وكذلك المياه بين الجزر وساحل الارض الاساسية ، وأن اى خط بهذه الصفة يعتبر خط الاساس .

وفيما اذا اقتضى الامر فان حكومة سلطنة عمان سوف تعامل او تلغي ما صدر عنها بموجب هذه الفقرة .

المادة الثالثة : المياه الداخلية .

تشمل المياه الداخلية لسلطنة عمان جميع المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للبحر الإقليمي ، وتخضع المياه الداخلية للتشريعات العمانية المعمول بها في الموانئ والمراكب والخلجان .

المادة الرابعة : المنطقة الاقتصادية الخالصة .

تمارس سلطنة عمان حقوق السيادة على المنطقة الاقتصادية **الخالصة لغابات استكشاف وتنمية واستثمار ثرواتها الحية منها وغير الحية .**

المادة الخامسة: تمتد المنطقة الاقتصادية مائتي ميل بحري تجاه البحر وتقتاس بدها من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي .

المادة السادسة: الجرف القاري .

تمارس سلطنة عمان حقوق السيادة على جرفيها القاري لغابات استكشاف واستغلال موارد الطبيعة .

المادة السابعة : تصدر حكومة سلطنة عمان تحديد بمرجعه امتداد جرفها القاري .

المادة الثامنة : أحكام عامة .

في حالة وجود ساحل لدولة أخرى يقابل أو ينתח ساحل سلطنة عمان ، فإن الحد الخارجي للمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري تحدد بخط الوسط حيث تكون كل قطعة منه متساوية البعد من أقرب نقاط خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي للسلطنة والبحر الإقليمي للدول الأخرى المتاخمة أو المقابلة .

المادة التاسعة : إن الدلود الدقيق للبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف ورسومات هيروغرافية وبيانات جيوبوسيية .

المادة العاشرة : تلغى أحكام المرسوم السلطاني حول المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة المchorورة لمصد الأسماء الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٣ ، وكذلك المرسوم السلطاني رقم ٤٤/٧ الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧ ، وكل ما يخالف أحكام هذا المرسوم .

المادة الحادية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

عشرين

صدر في ٥ ربیع الثاني سنة ١٤٠١
الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٨١

قابوس بن سعيد
سلطان عمان
نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٢١) الصادرة في ١٥/٢/١٩٨١

